

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/322640398>

دور الحكومه في التخفيف من الاثار الاجتماعيه و الاقتصاديه

Article · January 2018

CITATIONS

0

READS

6

1 author:



Haya Msalha

Al-Zaytoonah University of Jordan

3 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

دور الحكومة في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية

المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة (برنامج الاسر المنتجة/وزارة التنمية الاجتماعية)

د.هيا علي فلاح المصالحه*

Abstract:	الملخص:
<p>The objective of this study is to highlight the role of Jordanian government in reducing or mitigating the social and economic impacts resulting from poverty and unemployment problems. This was through an analytical study on the program of producing families “El ousar el mountija“ , which is adopted by Social Development Ministry within the period of 2004/2011 in three regions; namely: Toufaila, Irbid and Karak provinces.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور الحكومة الأردنية في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال دراسة تحليلية لبرنامج (الأسر المنتجة) الذي تتبناه وزارة التنمية الاجتماعية للفترة 2004/2011 في ثلاث مناطق، هي: محافظة الطفيلة، ومحافظة أربد، ومحافظة الكرك.</p>

مقدمة :

تعرض الاقتصاد الاردني الى أزمة اقتصادية خانقه خلال عقد الثمانينات، نجمت عن أزمة نقدية ممثله بوقف المساعدات الخارجية ووقف حوالات المغتربين الاردنيين في الخارج، وانعكس ذلك على إغراق الاردن بمديونية خارجية كبيره اثرت على انهيار الدينار الأردني وسعر صرفه، الذي فقد ما يقارب نصف قيمته الشرائية خالفاً أجواءً من الترددي الاقتصادي والاجتماعي .

* - أستاذ محاضر جامعة الزيتونة الأردنية.

وكبادرة للوصول الى الحلول الممكنة لتفادي انهيار الدينار الاردني، اتخذت الحكومة الاردنية حينها قراراً برفع الاسعار التي وصلت الى مستويات كبيرة جداً لبعض السلع الاساسية، وفرض ضرائب جديدة اتقلت كاهل المواطنين، فخلقت بسياستها ردة فعل شعبية رافضة للسياسات الاقتصادية والحكومية .

ومنذ تلك الفترة، أي بعد مرور عقدين ظهرت العديد من البرامج والاجراءات لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المتردي، منها برنامج التصحيح الاقتصادي(1992-1998)؛ حيث استهدف معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي برزت بعد انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية، ومن أهدافه تخفيض عجز الحساب الجاري من 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 الى ان يتم احتواؤه عام 1998، وكانت النتيجة ان العجز حافظ على مستوياته المرتفعة عام 1998. وفي عام 2008 تجاوز المعدلات التي كانت قبل البرنامج؛ حيث وصل الى 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما عجز الميزان التجاري الذي استهدفه البرنامج الذي كان يشكل 21,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 فقد تبني البرنامج تخفيضه إلى 2,6% عام 1998، وكانت النتيجة أن النسبة ارتفعت إلى 25,5% عام 1998 ووصلت إلى حوالي 35% عام 2008.

وبالنسبة إلى عجز الموازنة تبني البرنامج تخفيض العجز من 17,8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 إلى 2,5% عام 1998، والنتيجة بقاء العجز محافظاً على مستوياته المرتفعة وقد بحوالي 10% خلال عام 2009، وإذا كانت أرقام عجز الموازنة توحى بتحسن نسبي، فالتراجع ناجم عن تحميل الفئات الشعبية أعباء إضافية، بزيادة العبء الضريبي على المواطنين، بدليل ارتفاع الإيرادات الضريبية بمعدلات قياسية وصلت الى حوالي 700%؛ إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية من 401,5 مليون دينار سنة 1991، الى 2758 مليون دينار عام 2008، وتم رفع الدعم عن مختلف المواد الغذائية والضرورية، بحجة توصيل الدعم لمستحقيه إلى أن اختفى معظم أشكال الدعم.(النايلسي،1994)

كما ان الاتجاه نحو الخصخصة لم يسهم في التخفيف من الارتفاع في مستويات الفقر ومعدلات البطالة فبقيت في حالة الارتفاع المستمر .

وبشكل عام نستطيع القول بأن القطاع الخاص والقطاع الحكومي كلاهما عجز عن حل مشكلة البطالة لذلك كان الإتجاه نحو تأسيس الاعمال والمشاريع الخاصة التي من شأنها ان توفر فرص عمل للأفراد العاطلين والمتعطلين عن العمل .

وقد ظهر العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة كوزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة، وصندوق الزكاة، ووزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية، ومؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة اموال الايتام، وكذلك الجمعيات الخيرية، والمنظمات الدولية، بالاضافة الى صناديق الاقراض، والبنوك المختلفة.(شتيوي واخرون،2009)

أولاً: الجوانب المنهجية للدراسة:

1 . مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق ونتيجة لظهور العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الازمة الاقتصادية، من خلال المبادرات الاجتماعية والمشاريع الهادفة التي كان ابرزها مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية المتمثلة في برنامج الاسر المنتجة. ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى تحليل مشاريع هذا البرنامج والوقوف على واقعها وخصائصها، وكذلك المعوقات والمشكلات التي تعاني منها ومحاولة تحليل آثارها.

2 . الدراسات السابقة:

. دراسة الحوامد (2009)، بعنوان "المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة": أشارت الدراسة الى ان لهذه المشاريع دوراً واضحاً في تمكين الاسر الفقيرة، وبذلك فهي تعمل على تمكين المرأة وتساهم بالحد من الآثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة، كما أظهرت النتائج أن 85

% من أفراد عينة الدراسة أكدوا على أن عملهم أدى إلى زيادة الاحترام والتقدير لهم من قبل أفراد أسرهم، كما استطاعت هذه المشاريع أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الكفاية للحاجات الأساسية، وتحسين مستوى المعيشة لكافة أفراد الأسر.

. دراسة الشناق، بركات (2008)، بعنوان (برنامج الاسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقييمية للمشاريع في محافظة اربد): توصلت الدراسة إلى أن هذه المشاريع كانت قادرة وبدرجه متوسطة في الحد من فقر الاسر المستفيدة من حيث تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة دخل الاسرة، ومكنتها من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الأساسية والضرورية، وان 85% من هذه المشاريع قائمة ومستمرة، وكذلك أظهرت الدراسة ان الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق هذه المشاريع تكمن في صعوبة العثور على كفاء، وقلة المخصصات، وعدم توفر خبرة عند موظفي الوزارة في الميدان، ووضف برنامج المتابعة من قبلهم بالاضافه الى ضعف التسويق.

. دراسة قرعوش (2008) بعنوان "مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية": توصلت الدراسة إلى ان مشاريع التشغيل تلعب دوراً في الحد من الآثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة، كما ان ما نسبته (92,6%) من افراد العينة المستفيدين من هذه المشاريع حسنت المستوى المعيشي لأسرها بدرجة متوسطة واعلى، كما استطاعت هذه المشاريع من تأمين فرصة عمل للمستفيدين منها دون غيرهم، وعززت مبدأ الاعتماد على النفس وخاصه عند فئة الشباب.

. دراسة الخمايسه، مراد (2012) بعنوان "دور برنامج تعزيز الانتاجية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في تمكين الاسر الفقيرة" (دراسة ميدانية على عدد من الاسر المستفيدة في محافظة اربد): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق هذا البرنامج لهدفه والمتعلق في تمكين الاسر الفقيرة، كما هدفت إلى التعرف على خصائص الاسر المستفيدة من هذا البرنامج.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

. مكن البرنامج الأسر المستفيدة منة بدرجة متوسطة؛ حيث ساهمت هذه المشاريع بتحسين مستوى حياتهم من خلال وجود مصدر دخل ثابت لهم ادى الى تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الاساسية، ولكن لم تسهم هذه المشاريع بشكل كبير في توفير أكثر من فرصة عمل واحدة، أو تمكين الاسرة من الادخار الشهري.

. بينت الدراسة ان درجة التمكين مرتفعة، حيث بينت الدراسة بأن هذه المشاريع ساهمت في التقليل من الاعتماد على الصدقة والاحسان، ونحوّل المستفيدين منها الى اشخاص منتجين، كما عمل هذا البرنامج على زيادة تقدير الذات للمنتفعين بسبب زيادة مكانتهم الاجتماعية واحترام الاخرين لهم والتواصل معهم.

. عزز هذا البرنامج من قدرة المنتفعين منة وبناء قدرتهم التي انعكست على مستوى الكفاءة عندهم، وحفز روح الابداع والبادرة لديهم.

. كشفت الدراسة بان هذه المشاريع ومخرجاتها مكن المنتفعين منها من تعليم ابنائهم.

. توصلت الدراسة بأن هناك صعوبات تواجه المشاريع تمثلت بقلّة رأس المال، عدم الخبرة، عدم الكفاءة، ضعف المتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وعدم الحصول على تدريب سابق في كيفية إدارة المشروع وكذلك صعوبة التسويق.

ثانياً: برنامج الاسر المنتجة:

1 . تعريف البرنامج: بدأ العمل بهذا البرنامج في وزارة التنمية الاجتماعية عام 1985

حيث تم تمويل هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة ومن مصادر اخرى داعمه.

وقد انبثقت فكرة برنامج الاسر المنتجة الذي انشأ بموجب تعليمات الاسر المنتجة الصادر بموجب نظام التنظيم وادارة الوزارة رقم 20 لسنة 1997، وتم تعديل التعليمات بتاريخ 2008/5/12 لتوسيع قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج نظراً للظروف الاقتصادية. وقد اعدت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجياتها المبينة على الحفاظ على كرامة الانسان بسد حاجاته الاساسية من مأكّل وملبس ومشرب وصحة ومأوى، والمساهمة في توفير العمل لكل من هو قادر على العمل، وذلك انسجاماً مع تعاليم الاسلام وجوهره، حيث ان الملكية

المطلقة لله سبحانه وتعالى وان الانسان بصورته الفردية او الدولة بصورتها الاعتبارية قائم على تنفيذ إرادة صاحب الملك الاصلي وهو الله سبحانه وتعالى.(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية /وزارة التنمية الاجتماعية، 2013)

اما اهداف هذا البرنامج فتمثلت، في:

- رفع مستوى دخل الاسرة وتحسين معيشتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي لها.
- المساهمة في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.
- تمكين الأسر ذات الدخل المنخفض من رفع قدرتها الانتاجية والاعتماد على ذاتها من خلال تلك المشاريع.
- استغلال الامكانيات المتاحة والقدرات الذاتية للمجتمع وإيجاد فرص عمل منتجة داخل المجتمعات المحلية.
- توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات مشاريع الاسر المنتجة من خلال تأهيل أسر جديدة.

2 . شروط الانتفاع من برنامج الاسر المنتجة:

. ان لا يزيد دخل الاسرة عن 350 دينار شهرياً، ويستثنى من ذلك الاسرة التي لديها شخص ذو إعاقة أو أكثر ، أو يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد، او لدى أحد أفرادها حالة مرضية تتطلب مصاريف زائدة أو دائمة ومثبتة بتقارير طبية من اللجان المركزية، على أن لا يتجاوز دخل الاسرة في هذه الحالة عن خمسمائة دينار، وأن لا يزيد دخل الاسرة المكونة من فرد واحد عن 150 دينار .

. أن يكون أحد أفراد الاسرة متفرغاً لإدارة المشروع.

. توفر القدرة والرغبة لدى الاسرة أو احد أفرادها في إدارة المشروع، وتعطى الاولوية للاسرة ذات الخبرة في المجالات المهنية .

. تعطى الاولوية للاسر التي ترأسها (امراة)، أو أرملة، أو مطلقة، وأسر المسنين ، والأسر التي يتواجد فيها اشخاص ذوو إعاقة، والأسر التي أطفالها معرضون للانحراف، وكذلك

الاسرة المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية. (تقرير مديرية تعزيز الانتاجية/وزارة التنمية الاجتماعية، 2013)

3- مزايا البرنامج :

- عدم وجود فوائد ربوية وهذا بدوره دافع للكثير للاقبال عليه لان ذلك يتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف.
- هامش الخسارة والمخاطرة فيه قليل لأنه بالأصل قرض ذو قيمة غير مرتفعة.
- الأقساط المترتبة على المقترض أقساط بسيطة وميسره.
- دافع للمرأة للاقبال عليه، حيث تدير مشروعها وهي داخل أسرتها وتستغل كافة الطاقات البشرية داخل الأسرة.

4- أسباب نجاح وفشل المشاريع: من خلال مراجعة التقارير المقدمة من مديريات التنمية الاجتماعية المعنية تبين بأن أ

أسباب نجاح هذه المشاريع تتمثل في: (تقرير كل من مديرية التنمية الاجتماعية "عمان الشرقية، ارد، الطفيلة"، 2013)

- الرغبة الأكيدة عند الأسرة المؤهلة بإقامة المشروع ومتابعته.
- الإدارة الجيدة للمشروع.
- ملائمة المشروع المقام مع طبيعة المنطقة.
- المتابعة الدورية للمشاريع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.
- أما أسباب فشل المشاريع فتتمثل في: (تقرير مديريات التنمية الاجتماعية "عمان

الشرقية، الطفيلة، ارد"، 2013)

- سوء الادارة.
- وفاة المؤهل.

- التصرف بمخصصات المشروع لأغراض أخرى نتيجة لجهل المؤهل، أو لظروفه المادية الصعبة، مما يترتب عليه أعباء مالية إضافية تزيد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة.

- عدم ملائمة المشروع لطبيعة المنطقة المقام عليها المشروع.

- ضعف الخبرة وعدم حصول المؤهل على تدريب في إدارة المشروع.

- ضعف رأس مال المشروع.

- الكوارث الطبيعية.

وهذه الاسباب جاءت متفقة مع كل من دراسة الخمايسة(2012)، ودراسة الشناق(2007)، ودراسة الحايك(2007)، ودراسة الزايدة(2001).

ومن أهم العقبات التي تواجه البرنامج: (تقرير مديرية تعزيز الانتاجية، 2013)

قلة المخصصات المالية المتوفرة لتنفيذ البرنامج بالشكل المطلوب قياساً بالحاجة الكبيرة له في المجتمعات المحلية، مما يترتب عليه مايلي :

- عدم شمول عدد من المناطق الأقل حظاً بهذه المشاريع

- تنفيذ المشاريع بمبالغ منخفضة نسبياً.

- وجود نقص بالكوادر اللازمة للإشراف على البرنامج .

- وجود نقص بالسيارات اللازمة لتنفيذ ومتابعة المشاريع .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

1 . المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك بالحصول على قاعدة البيانات المتعلقة ببرنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004-2011، وتحليلها لتقييم فشل ونجاح هذه المشاريع، بأخذ عينة عشوائية من ثلاث محافظات تمثل ثلاث أقاليم (الوسط، الشمال، الجنوب)، وهي (محافظة الطفيلة، محافظة أريد، محافظة الكرك).

2. التحليل الاحصائي

. توزيع المستفيدين من برنامج الاسر المنتجة حسب مبلغ القرض: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(1) الذي يتضمن قيمة المبالغ والحدود العليا ضمن ما يوفره برنامج دعم المشروعات أن الحد الاعلى لهذه المبالغ وصل الى 4000 دينار، بينما وصل الحد الادنى إلى أقل من 1000 دينار.

وتشير البيانات إلى عدد المستفيدين؛ حيث شكلت نسبة من حدود المبالغ لدعم المشروعات أقل من 1000 دينار ما نسبته (29,5%) من العدد الكلي، وبلغت نسبة الحاصلين على مبالغ لدعم المشروعات من(1501-2000) دينار ما نسبته (30,5%) من المجموع الكلي للمشاريع والبالغ (1902)، أما الفئة ما بين(1001-1500) فقد بلغت نسبتهم(23,3%) من العدد الكلي للمشاريع، وبلغت نسبة الحاصلين على مبلغ(2001-4000) (16,6%) من العدد الكلي للمشاريع من برامج دعم المشروعات، ويمكن ان يعزى ذلك الى طبيعة المهن المرتبطة برأسمال برنامج دعم المشروعات غير الربحية، ويمكن أن نفسر ذلك إلى رغبة الأفراد بهذه المهن التي رأسمالها بسيط يتراوح ما بين(أقل من 1000-2000)؛ حيث تتطلب هذه المشاريع مهارات بسيطة وكذلك يترتب قسط بسيط على المقترض ويكون هامش الخسارة قليلاً.

الجدول رقم(1): توزيع المستفيدين من برنامج الاسر المنتجة حسب مبلغ القرض

النسبة المئوية	التكرار	المبلغ
29,5	562	اقل من الف دينار
23,3	444	1500-1001
30,5	581	2000-1501
16,6	315	4000-2001
100	1902	المجموع

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية

للفترة الزمنية 2004-2011.

. توزيع المستفيدين حسب نوع المشروع: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والمتضمن جملة من المهن الحرة للذكور والإناث أن عدد المستفيدين من برامج دعم المشروعات بلغ 1902، حيث تنوعت مشروعات المستفيدين من مهن صناعية وتجارية وزراعية ومهن حرة أخرى، وبين الجدول أن مهن بقاله وتجارة منزلية حصلت على الترتيب الأول ونسبة (32%)، حيث بلغ عدد المستفيدين (609)، وجاءت المهن الزراعية والحيوانية في الترتيب الثاني ونسبة (28%)، حيث بلغ عدد المستفيدين (532)، وجاءت المهن الصناعية والورش والمشاغل في الترتيب الثالث ونسبة (8,7%)، وبلغ عدد المستفيدين (165)، ثم جاءت معارض بيع الألبسة والتجديد بالترتيب الرابع وكانت نسبة المستفيدين (8,3%)، وبلغ عدد المستفيدين (157). بينما وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات لمهن وتجارة بيع العصائر واللحوم والاتصالات والاكسسوارات بالترتيب الخامس ونسبة (4,6%) وعددهم (88) مستفيداً من برامج دعم المشروعات، كما أظهرت النتائج أن مهنة خباز جاءت بالترتيب السادس ونسبة (4%) وعددهم (70) مستفيداً، بينما أظهرت البيانات أن مهن بيع قطع وصيانة الاجهزة وتركيب الستلايت وبيعها، ومهنة حلاق بالترتيب السابع ونسبة (3,4%) وعددهم (64) مستفيداً، كما تشير البيانات الى أن مهنة بيع لوازم البناء إستفاد منها ما نسبته (2,6%) وعددهم (50) مستفيداً، وجاءت بعدها تجارة بيع الادوات الصحية والمنزلية والكهربائية، حيث بلغت نسبتهم (2,5%) وعددهم (47)، ووصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات للمهن التجارية ما نسبته (1,5%) وعددهم (30) مستفيداً.

مما سبق نجد ان المشروعات البسيطة والتي لاحتياج الى مهارة عالية سجلت أعلى نسبة لصالح التجارة المنزلية والبقالة؛ إذ بلغت النسبة (32%) وبلغ عدد المستفيدين (609) مستفيداً، كون هذه المشروعات يمكن إدارتها داخل المنزل، وهذا يوفر الوقت والجهد والمال، وجاء بالدرجة الثانية مشروعات التربية الحيوانية، حيث بلغت

النسبة (28%) وعدد المستفيدين (532) أسرة، وقد نعزي ذلك إلى أن طبيعة المنطقة زراعية وخصوصاً في المناطق البعيدة عن مركز العاصمة.

الجدول رقم(2): توزيع المستفيدين حسب نوع المشروع

النسبة المئوية	التكرار	نوع المشروع
2,6	50	لوازم بناء
1,6	30	محلات تجارية
2,5	47	أدوات صحية، منزلية، كهربائية، تكيف وتبريد
4	7	مخبز
8,7	165	مشاغل وورش صناعية
4,6	88	مطعم، كفتيريا، عصائر، لحوم مجمدة
4,6	88	اتصالات، خلويات، إكسسوارات، بطاقات
26,9	512	أبقار
8,3	157	أحذية، ملابس، برادي، تنجيد، دراي كلين
1,1	20	أجبان وألبان
3,4	64	بيع قطع وصيانة أجهزة كمبيوتر، بيع وتركيب ستلايت
32	609	بقالة وتجارة منزلية
3,4	65	صالون
100	1902	المجموع

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع أفراد العينة حسب نجاح أو فشل المشروع: يبين الجدول رقم(3) عدد المشاريع الكلية في ثلاث مديريات للتنمية الاجتماعية هي مديرية التنمية الاجتماعية /عمان الشرقية

(إقليم الوسط)، مديرية أريد للتنمية الاجتماعية (إقليم الشمال)، مديرية الطفيلة للتنمية الاجتماعية (إقليم الجنوب)، وعدد المشاريع الناجحة والمشاريع الفاشلة منها؛ حيث توصلت النتائج إلى أن عدد المشاريع الاجمالي في مديرية عمان الشرقية بلغ (250) مشروعاً ، أما عدد المشاريع الكلي في مديرية التنمية الاجتماعية أريد فقد بلغ (50) مشروعاً، نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المشاريع يتناسب مع الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية؛ حيث كانت كانت نسبة المشاريع الممنوحة لمديرية عمان الشرقية هي الأعلى، وذلك لإتساع هذه المنطقة، حيث تضم لواء الجيزة، سحاب، القويسمة، الاشرافية، ثلثها مديرية الطفيلة، ثم مديرية أريد، ونجد أن عدد المشاريع الفاشلة الأكبر كان في مديرية عمان الشرقية، وقد يعزى ذلك الى أن هذه المنطقة وما يتبع لها قريبة من مركز العاصمة أين النشاط الاقتصادي في أوجه حيث البدائل متوفرة، أما في كل من مديرية التنمية الاجتماعية أريد والطفيلة فنجد أن عدد المشاريع الناجحة مرتفع، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام المستفيدين ورغبتهم في العمل نتيجة لبعدهم عن مركز العاصمة وعدم توفر البدائل.

الجدول رقم(3): توزيع افراد العينة حسب نجاح او فشل المشروع:

عدد المشاريع الفاشلة	عدد المشاريع الناجحة	عدد المشاريع المنفذة	المديرية
100	150	250	مديرية عمان الشرقية/اقليم الوسط
10	40	50	مديرية التنمية الاجتماعية/ايد/اقليم الشمال
14	45	59	مديرية التنمية الاجتماعية الطفيلة/اقليم الجنوب
124	235	359	المجموع

المصدر: تقارير مديريات التنمية الاجتماعية(مديرية عمان الشرقية، مديرية الطفيلة،

مديرية اريد)، 2013 .

. توزيع المستفيدين حسب الاقاليم: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(4) إلى أن نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية كانت الأعلى في إقليم الجنوب عنها في اقليمي الوسط والشمال؛ حيث بلغت نسبة المستفيدين من هذا البرنامج 36% وبعدهم بلغ 691، في حين وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية في إقليم الشمال الى 34% وبلغ عددهم 647، وفي إقليم الوسط كانت نسبة المستفيدين من هذه البرامج 29 و عددهم 564، ووصل عدد إجمالي المستفيدين 1902. ويمكن ان يعزى سبب المستفيدين الأكثر في إقليم الجنوب الى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في هذا الاقليم، نظراً لانعدام المشروعات الانتاجية في هذا الاقليم لابتعاده عن مركز العاصمة.

الجدول رقم(4): توزيع المستفيدين حسب الاقاليم

الإقليم	التكرار	النسبة المئوية
إقليم الوسط	564	29,7
إقليم الجنوب	691	36,3
إقليم الشمال	647	34
المجموع	1902	100

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية

للفترة الزمنية 2004-2011.

. توزيع المستفيدين حسب السنوات(2003-2011): تشير البيانات المعروضة من هذا الجدول الى تفاوت واضح وتدني مستوى الدعم لبرامج المشروعات غير الربحية، حيث يبين الجدول أن نسبة المستفيدين خلال عام 2003 كانت 14,6، و عددهم 277 من أصل 1902، وانخفض دعم برامج المشروعات غير الربحية خلال سنوات 2004 و 2005 و 2008 و 2007 و 2008 و 2009 و 2010، وبنسبة متفاوتة بلغت على التوالي 6,8 و 7,8، ثم ارتفعت في عام 2011، ووصلت نسبة المستفيدين 18 و عددهم 244، ويتجاهل عدد المشاريع لعامي(2003 و 2011) نجد أن عدد المشاريع متقاربة ولكنها تعتمد

بالدرجة الاولى على الأقساط المسددة من المستفيدين بحسب ما تشير إليه البيانات الواردة في الجدول رقم(6).

الجدول رقم(5): توزيع المستفيدين حسب السنوات(2003-2011)

السنة	عدد المشاريع المنفذة	النسبة المئوية
2003	277	14,6
2004	126	6,6
2005	184	9,7
2006	220	11,6
2007	210	11
2008	196	10,3
2009	180	9,5
2010	165	8,7
2011	344	18,1
المجموع	1902	100

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004-2011.

. مصادر تمويل برنامج الاسر المنتجة: نلاحظ من الجدول رقم(6) أن مصادر البرنامج انحصرت في ثلاث مصادر تمثلت في أولاً: منح وزارة التخطيط (برنامج التحول الاقتصادي)؛ إذ بلغت نسبة الدعم المقدم عن طريقها 12,8% من مجموع المشاريع المدعومة لعدد من المشاريع بلغ 243 مشروعاً، في حين ساهمت مخصصات الموازنة العامة في دعم المشروعات وبرامجها ضعفي مساهمة ودعم برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغ الدعم المقدم للمستفيدين من برامج دعم المشروعات من الموازنة العامة ما نسبته 31,4% ولعدد من المشاريع بلغ 597 مشروعاً، وبنسبة تراكمية وصلت

الى 40 2 %، في حين شكلت الأقساط المستردة من المستفيدين وتقديمها لمستفيدين آخرين جدد ما نسبته 55 8 %، ولعدد من المشاريع بلغ 1062 مشروعاً ، وعلية نلاحظ أن دعم هذا البرنامج انحصر في الجهات الرسمية والاقساط المستردة التي هي بالأصل من جهات رسمية، ولم يكن هناك أي دعم من جهات خاصة، وهذا يعكس ضعف الوعي عند هذا القطاع، إذ أن هذا القطاع في حال دعمه لهذا البرنامج فسيزيد من فرص تحقيق الربح لديهم نتيجة لاستفادة الأسر من العائد المادي للمشاريع، حيث سيتوفر لدى هذه الأسر فائض مالي سيتم توجيهه لشراء الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع الخاص، مما يترتب عليه زيادة الطلب على المنتج وبالتالي زيادة الانتاج الذي يؤدي الى زيادة الربح.

الجدول رقم(6): مصادر تمويل برنامج الاسر المنتجة

النسبة المئوية	التكرار	مصدر التمويل
12,8	243	منح وزارة التخطيط/برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي
31,4	597	الموازنة العامة
55,8	1062	الاقساط المستردة
100	1902	المجموع

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية

للفترة الزمنية 2004-2011.

. توزيع المستفيدين حسب الجنس: نلاحظ من خلال البيانات المعروضه في الجدول رقم(7) أن نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات كانت للذكور والتي شكلت أربعة أضعاف المستفيدين من برنامج دعم المشروعات للإناث، حيث بلغ عدد المستفيدين 1547 وبنسبة وصلت الى 3 81 من المجموع الكلي والبالغ 1902 مشروعاً، في حين بلغ عدد الإناث المستفيدات من برامج دعم المشروعات 355 وبنسبة وصلت الى 7 18. ويمكن أن يعزى ذلك إلى رغبة الذكور في التوجه الى المشروعات الحرة أو الخاصة، كما يمكن أن

يعزى ذلك إلى أن الذكور هم من يتحمل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية في الظاهر أكثر من الإناث، ولكن في حقيقة الأمر قد نجد أن المرأة في هذه الحالة تساهم بدرجة عالية في إدارة المشروع، ولكن مشاركتها هذه غير معلنة. وأيضاً تعكس لنا البيانات الواردة في الجدول أدناه بأنه على الرغم من أن نسبة الإناث المستفيدات من هذا البرنامج أقل من نسبة الذكور، إلا أن هذه النسبة تعكس التغيرات الايجابية التي حصلت في طريقة التفكير لدى المرأة في المجتمع الاردني، حيث أصبحت قادرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق باستقلاليتها الاقتصادية وإيمانها بقدرتها على إدارة المشروع وتسييد الالتزامات المترتبة عليها، وبالتالي تحسين مستوى حياتها وحياة أفرادها.

جدول رقم(7): توزيع المستفيدين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	1547	81,3
انثى	355	18,7
المجموع	1902	100

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004-2011.

- توزيع المستفيدين حسب الاقساط الشهرية المترتبة عليهم: من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(8) والمتعلقة بقيمة القسط الشهري المترتبة على المستفيدين من برنامج دعم المشروعات والبالغ عددهم 1902؛ حيث تفاوتت قيمة القسط لهؤلاء المستفيدين ما بين 20 دينار فأقل و 80 دينار كحد أعلى، وبلغت نسبة المستفيدين من برنامج دعم المشروعات وبقسط أقل من 20 دينار 7ر30 بالمائة ويتردد او تكرر بلغ 583، وبنسبة الصلاحية لهذا القسط 7ر30، في حين بلغ عدد المستفيدين من دعم المشروعات وبقسط تتراوح ما بين 40-21 ديناراً نسبة 8ر52 بالمئة ويتكرر بلغ 1004، حيث إستفاد ما نسبته 8ر52 من صلاحية القسط وبنسبة تراكمية بلغت 4ر83 . في حين وصلت الاستفادة الى من هم ما بين

قسط يتراوح 44-80، و16,6 ويتكرر بلغ 315، حيث كانت نسبة الصلاحية 16,6 وبنسبة تراكمية بلغت 155.

وبذلك نجد ان النسبة الأكبر سجلت لصالح فئة (21-40) دينار، وبالرجوع الى الجدول رقم (1) يتبين لنا أن أكبر نسبة مئوية سجلت لصالح المقترضين للمبالغ التي تتراوح ما بين (1501-2000)، وبذلك نلاحظ أن قيمة القسط الشهري تتناسب تناسباً طردياً مع قيمة القرض، فكلما زادت قيمة القرض زادت قيمة القسط الشهري، وهذا أيضاً يعكس إقبال المقترض على القرض ذي القيمة المتوسطة، حتى يستطيع تسديد القسط الشهري المترتب عليه.

الجدول رقم (8): توزيع المستفيدين حسب الاقساط الشهرية المترتبة عليهم

النسبة المئوية	التكرار	القسط الشهري
30,7	583	أقل من 20 دينار
52,8	1004	21-40 دينار
16,6	315	41-80 دينار
100	1902	المجموع

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004-2011.

رابعاً: نتائج الدراسة: من خلال تحليل النتائج فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- عمل هذا البرنامج على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة، مما أدى إلى تعزيز مكانتها الاجتماعية واستقلالها الاقتصادي الذي انعكس على قدرتها على اتخاذ القرار داخل الاسرة
- عمل هذا البرنامج على تعزيز دور المرأة التربوي في مجال تدرب أبنائها على المساهمة في الانتاج وتعزيز قيم العمل لديهم.

- عمل هذا البرنامج على إقرار نظام الفرصة بدلاً من انتظار الحصة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.
 - عزز هذا البرنامج ما يسمى مبدأ الكفاءة وهي (زيادة الانتاجية للعنصر الانتاجي وتطوير المهارات) لدى العالمين في المشروع، وكذلك مبدأ الكفاية (تغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة من الموجود وتوزيع الموارد بشكل جيد على الأفراد)
 - عندما يعمل أفراد الأسرة وخصوصاً المرأة في مشروع ذاتي يقرر سعر المنتج بعيداً عن تكلفة الاجرة والمصاريف المترتبة، والخروج من المنزل يُقلل من كلفة الانتاج ويعزز التوسع وزيادة الطلب على السلع (كلما قل السعر زاد الطلب).
 - تستطيع المرأة تحديداً أن تدير مشروعها داخل الاسرة وتقوم بكافة المهام المناطة بها بكل سهولة ويسر دون عناء الخروج من المنزل، لأن واجبات المرأة تتسع باتساع الحياة كلها.
 - المشاريع بسيطة ولا تحتاج لمهارات متقدمة.
 - لا توجد مشاريع ريادة إبداعية وتمحورت حول المشاريع التقليدية، وهذا يعكس عدم وجود تدريب وتهيئة للأفراد العاطلين عن العمل.
 - هناك ضعف بالمتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على المشاريع، وقد يعود ذلك لعدم وجود امكانات كافية كالمواصلات والتدريب ونظام الحوافز.
 - هناك ضعف وتذبذب في التمويل لهذا البرنامج، وهذا يعكس تجاهل الجهات المعنية للدور الهام لهذا البرنامج في المساهمة في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة.
- خامساً- الإجراءات المقترحة: تقترح الدراسة:**
- زيادة الدعم المالي الحكومي وغير الحكومي لهذا البرنامج لتمكين عدد أكبر من الأسر.

- عقد برامج توعوية للمجتمعات المحلية حول دور هذه المشاريع في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- عقد برامج تدريبية مستمرة للاسر المستفيدة من هذا البرنامج حتى تستطيع متابعة مشاريعها.
- عقد دورات تدريبية لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مجال متابعة وتقييم المشاريع.
- رفد أقسام برنامج تعزيز الانتاجية في مديريات الميدان، وتوفير العدد الكافي من الموظفين المدربين، وكذلك بالسيارات اللازمة للمتابعة.
- اعتماد نظام حوافز لموظفي المتابعة للوصول الى نتائج ايجابية من شأنها دعم استمرارية المشاريع.
- العمل على تنفيذ المشاريع للاسر المنوي تأهيلها بعد وجود دراسة جدوى كشرط أساسي ودراسة امكانية نجاح هذا المشروع ومدى استفادة الأسرة منه.

المراجع

- الشناق، بركات محمود.(2007). "برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- شتيوي،موسى.(2001). "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان النفيذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية"، الأمم المتحدة، نيويورك.
- قرعوش،عائشة حسن.(2008). "مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،الأردن.
- الطرطوط،فوازتوفيق صالح.(2004). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل"، رسالة غير منشورة، جامعة الجزيرة، السودان.

- الحوامده،نجلاء مسلم.(2009). "المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.
- النبلسي،محمد سعيد،(1994)،الاقتصاد الاردني، المشكلات والافاق، ورقة عمل حول المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي،تحرير مصطفى حمارنة.
- تقارير وزارة التنمية الاجتماعية/مديرية تعزيز الانتاجية 2013.
- تقارير مديريات التنمية الاجتماعية، 2013، (الطفيلة، اربد، عمان الشرقية).